بيان: عائلة آل سعود الحاكمة تتمادى في تطاولها على الرموز الدينية والوطنية

مازالت عائلة آل سعود الحاكمة تتمادى في تطاولها على الرموز الدينية والوطنية في أقدس بقعة على أرض المعمورة وهو بيت الله الحرام.

إن هذه المظلومية لا تخص طائفة بعينها بقدر ما كونها تشمل شعباً كاملاً لا يزال منذ عقود يرزح تحت نير هذه العائلة المتسلطة .

وعلى الرغم من أن آل سعود يتذيلون القوائم الدولية في إحترام الحقوق والحريات العامة وتحقيق العدالة الإجتماعية إلا أن ذلك لم يُثنهم بمراجعة انفسهم ولو لمرة واحدة متحدين الأعراف الإنسانية والإسلامية والدولية المرعية.

إن حجم الأذى الناشيء من تلك العائلة لم يقتصر على شعب (نجد والحجاز) بل شمل المنطقة والعالم من خلال دعم الجماعات المتطرفة والتكفيرية ونشر هذا الفكر المدمر.

وقد كشفت معلومات وَرَدَت عن نية الحكومة السعودية تنفيذ حكم الإعدام بحق الشيخ (نمر النمر) وإننا نُشدّد على ضرورة أن تأخذ المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية في الضغط على هذا النظام والعمل على إيقاف أي تصرف يُمكن أن يؤدي إلى تنفيذ أي حُكم بحق الشيخ بالنظر إلى أن تلك الأحكام لا تمُت إلى الشرعية والقانون بأي صلة .

ونحن نُشكك بكل المؤسسات والهيئات العاملة في تلك المملكة ؛ كونها لا تُمثل أي وجه من وجوه الشرعية الوضعية أو الإلهية التي يَتَبَجّحون بها ونؤكد على ضرورة تكثيف العمل مع المنظمات الدولية والإنسانية بإتجاه إيقاف العمل بالأحكام الصادرة بحق الشيخ ومجاميع كبيرة من المواطنين

المطالبين بحقوقهم الطبيعية .

وفي الوقت نفسه نستغرب عدم التحرك الحقيقي والسعي الجاد والحثيث من جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ، في الوقت الذي تطالب به حكومة آل سعود الدولة العراقية ودول المنطقة إلى إنصاف شعوبهم وتحقيق العدالة ونشر الديموقراطية فنقول : إنظروا إلى أنفُسكُم وتبيّنوا على ما أنتم فيه قبل أن تُحاسِبوا الآخرين.

إننا نُطالب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يأخذ بنظر الإعتبار ما يحصل ويصدر من عائلة آل سعود حيال شعب نجد والحجاز وأن يتخذ كُل الإجراءات القضائية والقانونية ، كون القضاء الوطني بهذه الظروف قاصراً عن العمل وواقعاً تحت سيطرة العائلة الحاكمة.

كما ونشد على أيدي شعبنا وأخوتنا في نجد والحجاز على أن حكم هذه العائلة لن يطول وهو إلى زوال وإن شرعيته هي من شرعية دعم الولايات المتحدة الأمريكية لهم وإن إرداة الشعوب هي أقوى من الطغاة.

ونحذر بهذا الصدد من مغبة ما قد يحصل في حالة إقدام حكومة آل سعود على مثل هذه الجريمة.

المقاومة الإسلامية

عصائب أهل الحق